المملكة المغربية

وزارة العدل وزارة الداخلية

3م21

منشور مشترك بين وزيري العدل والداخلية

موجه إلى

السادة ولاة الجهات وعمال العملات والأقاليم وعمالات المقاطعات

السادة الوكلاء العامين للملك لدى محاكم الاستئناف

السادة وكلاء الملك لدى المحاكم الابتدائية

الموضوع: منشور مشترك حول الحرص على تخلي الاستحقاقات الانتخابية المقرر إجراؤها برسم سنة 2009.

سلام تام بوجود مولانا الإمام دام له النصر والتمكين،

وبعد، في إطار الحرص على إجراء الاستحقاقات الانتخابية برسم سنة 2009، في مناخ سليم تتوفر فيه شروط النزاهة والشفافية والمصداقية والتنافس الشريف، لابد من التذكير بوجوب احترام المقتضيات التي أقرتها مدونة الانتخابات في هذا الباب.

ومما لاشك فيه أن هذه الاستحقاقات تشكل محطة مهمة في مسار الممارسة الديمقراطية في ظل القيادة السامية لصاحب الجلالة الملك محمد السادس نصره الله، إذ من خلال الانتخابات يتأتى للمواطنين الإسهام في تدبير الشأن العام المحلي عبر اختيار من يروهم مؤهلين لتمثيلهم.

ولا تخفى عليكم المهام الموكولة للسلطات العمومية والرسالة المنوطة بالجهات القضائية وما تتحمله من مسؤولية في توفير الضمانات القانونية والإدارية اللازمة لتخليق المسلسل الانتخابي وضمان الممارسة المسؤولية والمشروعة لما يخوله الدستور والقانون من حقوق لتحصين العمليات الانتخابية من كل شائبة قد تسيء للبناء الديمقراطي.

وفي هذا السياق سبق لكل من وزارة العدل ووزارة الداخلية أن وجهت عدة مناشير تروم في مجملها التذكير بالتدابير الواجب اتحادها في نطاق ما أقره المشرع لتهيئ المناخ الملائم للتنافس المشروع ولتحصين المسلسل الانتخابي من كل ممارسة تدليسية أو كل محاولة مشبوهة أو تصرف من شأنه أن يمس بالإدارة الحرة للناخب.

ومن الأكيد أن نجاح العمليات الانتخابية يتطلب بالضرورة تحلي جميع الفاعلين والمعنيين بها بالقيم السامية للبناء الديمقراطي، ومن تم يجب تذكيرهم بوجوب التقيد بالمقتضيات القانونية، والامتناع عن تسخر الأدوات والوسائل التي من شأنها التأثير على إدارة الناخبين، وشراء الذمم واستعمال وسائل التهديد والإكراه والمس بالنظام العام.

وحرصا على تفادي كل التصرفات الماسة بسلامة الانتخابات المقبلة، فإنه يتعين وجوبا التقيد بالتدابير المبينة بعده:

أولا: على المستوى التدابير الاحترازية الوقائية

إن السلطات الإدارية المحلية والأمنية بمختلف مستوياتها مدعوة إلى التزام الحياد الإيجابي إزاء العملية الانتخابية برمتها وتبليغ النيابة العامة والإدارة المركزية – وزارة الداخلية "الخلية المركزية لتتبع الخروقات الانتخابية" – بجميع أنواع المخالفات المرتكبة.

ويتعين على السادة الولاة والعمال القيام بما يلي:

- إعطاء التعليمات اللازمة للسلطات الإدارية المحلية العاملة تحت إمرتهم، لإثارة انتباه المرشحين أثناء مرحلة تسجيل ترشيحهم إلى ضرورة التحلي بالسلوك السليم طيلة المرحلة الخاصة بالحملة الانتخابية، وتذكيرهم خلال هذه المرحلة بالتدابير الزجرية المقرر اتخاذها بكل شدة وصرامة ضد كل من ثبت في حقه الإخلال بالقوانين وبصفة خاصة محاولة استعمال المال وعزل الناخبين عن مقرات سكناهم وغيرها من المخالفات مع التأكيد على أن مقترفي هذه الأفعال سيتعرضون للمتابعة الجنائية كلما ثبت في حقهم ما يستوجب ذلك.

- تعبئة الأجهزة الأمنية للدولة من مصالح أمنية وقوات عمومية لرصد كل التجاوزات التي قد تحصل خلال هذه الاستحقاقات، علما بأنه قد تم تزويد الأجهزة السالفة الذكر بتعليمات صارمة فيما يتعلق بالتتبع العام لإجراء هذا الاقتراع وذلك تحت إشراف النيابة العامة ذات الاختصاص لضمان فاعلية أحسن ونجاعة أكبر واحترام صارم للقوانين.

- يجب على السادة رجال السلطة وأعوانها وبصفة عامة على كافة موظفي الإدارة الترابية، تحت المسؤولية المباشرة للسادة الولاة والعمال، الامتناع عن القيام بأي عمل أو نهج أي سلوك يمكن أن يفسر كدعم مباشر أو غير مباشر لهيئة أو مرشح، وكل إخلال بذلك سيعرض صاحبه علاوة على العقوبات الإدارية، إلى المتابعة القضائية.

- يجب على كافة موظفي الإدارة الترابية، تحت إشراف السادة الولاة والعمال الاحتراز من الوقوع في أي موقف يمكن أن يستشف منه عدم قيام الإدارة بواجبها. لذلك يتعين القيام بتتبع واسع ودائم لمختلف أطوار العمليات الانتخابية المرتبطة بهذا الاقتراع بقصد التصدي في حينه لجميع المحاولات الرامية إلى التأثير على إدارة الناخبين عن طريق استعمال وسائل غير مشروعة كاللجوء إلى شراء الذمم أو التهديد أو الإكراه أو محاولة تحريف المسلسل الانتخابي عن أهدافه الرئيسية.

- الحرص على التقيد بالمقتضيات القانونية التي تمنع تسخير الوسائل والأدوات المملوكة للدولة والجماعات المحلية والمؤسسات العامة وشبه العامة في الحملات الانتخابية.

- إحداث ديمومة مستمرة طيلة أيام الأسبوع بما في ذلك أيام السبت والأحد بمقار السلطات الإدارية المحلية لتلقي التظلمات والشكايات.

ثانيا: على مستوى التدابير الزجرية

إن صيانة الانتخابات المقبلة من كل الشوائب يتطلب لزاما من المصالح الأمنية تعبئة كافة الوسائل والطاقات المتوفرة، ولهذه الغاية يتعين:

- رصد جميع الحالات المرتبطة باستعمال المال لشراء الذمم بتعاون وتنسيق بين مختلف المصالح الأمنية تحت إشراف النيابة العامة والقيام بالتحريات اللازمة لضبط كل المخالفات.

- التأكيد على فاعلين السياسيين بضرورة رفع الشكايات إلى النيابة العامة المختصة طبقا للقوانين قصد بحثها والتأكد من مضمونها واتخاذ الإجراءات المناسبة في شأنها.

- ومن جهة أخرى، فإنه يتعين على السادة الوكلاء العامين للملك ووكلاء الملك بمختلف محاكم المملكة القيام بما يلي:

- إحداث ديمومة على صعيد النيابات العامة بمحاكم الاستئناف والمحاكم الابتدائية طيلة أيام الأسبوع بما في ذلك أيام السبت والأحد.

- التفعيل الصارم لاختيارات السياسة الجنائية في مجال البناء الديمقراطي وفرضها بكامل الحرص والصرامة مع المشتبه تورطهم في أفعال ماسة بسلامة الممارسة الانتخابية.

- إعطاء التعليمات اللازمة للضابطة القضائية قصد إجراء الأبحاث بالسرعة والفعالية اللازمتين، وتكثيف الاتصال بها في الموضوع حتى يتأتى إنهاء الأبحاث في أحسن الظروف.

- عدم التواني في تحريك المتابعات ضد كل المخالفين لأحكام القانون المتعلق بمدونة الانتخابات والقانون التنظيمي المتعلق بمجلس المستشارين والقانون التنظيمي المتعلق بمجلس النواب، والمقتضيات ذات الصلة بمجموعة القانوني الجنائي طبقا لمبدأ سيادة القانون.

- تقديم الملتمسات الضرورية أمام هيئة المحكمة واستئناف الأحكام التي لا تحقق الردع الكافي ضمانا لحسن سير العدالة، مقدرين في ذلك مسؤولية الوكالة العامة الممنوحة لهم من طرف جلالة الملك أعز الله أمره حق قدرها مستحضرين في مزاولة تمثيلهم للحق العام التوجيهات الملكية السامية وأبعاد ما ورد في النطق الملكي السامي في خطاب جلالة الملك بتاريخ 29 ماي 2003 والذي أكد فيه جلالة الملك أعزه الله أن ساعة الحقيقة دقت معلنة نهاية زمن التساهل في مواجهة من يستغلون الديمقراطية للنيل من سلطة الدولة.

ومما لاشك فيه أن تحقيق المقاصد والغايات النبيلة التي يتوخاها هذا المنشور لن يتحقق إلا من خلال التعاون الفعال والمثمر بين السلطات المحلية والنيابات العامة والأمن الوطني والدرك الملكي، وذلك اعتبارا لكون فعالية الجهازين القضائي والإداري مرتبط بمدى حضورهما الدائم وتواجدهما المستمر لضمان التطبيق السليم والصارم للقوانين الجاري بها العمل.

لذا فإننا نهيب بكم التقيد بفحواه بتنسيق تام ومتواصل مع كافة السلطات المعنية، مع احترام الاختصاصات حتى تمر الانتخابات المقبلة في مناخ تسوده روح المواطنة الحقة والمسؤولية الجادة ويطبعه التنافس الشريف.

عبد الواحد الراضي
وزير العدل

شكيب بنموسى
وزير الداخلية